2.69 فلساً ربحية للسهم .. واستدامة في النمو والربحية للعام الثالث على التوالي رغم التحديات

6.500 ملايين دينار أرباح «بنك وربة» في النصف الأول بنسبة نمو 25 في المئة

- الحوطي : 2.720 مليار دينار إجمالي أصول البنك و18 في المئة نموا في الإيرادات التشغيلية لتصل إلى 26.882 مليوناً
- 1.931 مليار دينار إجمالي محفظة البنك التمويلية وودائع العملاء والمؤسسات المالية ترتفع إلى 2.388 مليار
- نجح في بناء منظومة عمل وفق أعلى وأفضل المعايير العالمية للعمل المصرفي قائمة على المنافسة المستمرة
- النتائج المالية المعلنة مبشرة وإيجابية وتدعو للتفاؤل بنمو مستقر قائم على أسس ثابتة تحقق أهدافنا

شاهين الغانم

اعلن بنك وربة عن تحقيق ارباح صافية للمساهمين عن النصف الأول من العام الجاري 2019 بلغت 6.500 مليون دينار ما يعادل 2.69 فلسا ربحية للسهم الواحد مقارنة مع 5.198 مليون دينار ما يعادل 2.54 فلسا ربحية للسهم الواحد بالنصف الأول من العام 2018 بنسبة نمو بلغت 25 في المئة في حين بلغ صافي إيرادات التمويل 19.407 مليون دينار بنسبة نمو 20 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام 2018 والتي بلغت 16.196 مليون دينار ، فيما بلغ إجمالي الإيرادات 55.078 مليون دينار بنمو 37 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق والتي بلغت 40.073 مليون دينار وكذلك صافي إيرادات التشغيل 26.882 مليون دينار بنمو 18 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام 2018 والتي بلغت 22.837 مليون دينار وشهدت محفظة التمويل نموا بلغ 39 في المئة لتصل إلى 1.931 مليار دينار بينما ارتفع إجمالي أصول البنك لتصل إلى 2.720 مليار دينار بزيادة قدرها 773 مليون دينار بنسبة 40 في المئة مقارنة بذات الفترة من العام السابق والتي بلغت 1.947 مليار دينار وزادت ودائع العملاء والمؤسسات المالية لتصل إلى 2.388 مليار دينار بزيادة قدرها 651 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 37 في المئة عن ذات الفترة من العام 2018.

وفي معرض تعليقه على النتائج المالية للبنك ، قال رئيس مجلس الإدارة عبدالوهاب عبدالله الحوطي في بيان صحفي صادر عن البنك :« يأتي تحقيق بنك وربة لهذه النتائج القياسية، استمراراً للاداء القوي للبنك، والذي يعكس نجاح استراتيجيته، التي تم وضعها مجلس الإدارة، وتقوم الإدارة التنفيذية بمتابعة تطبيقها على الوجه الأمثل ، حيث جاءت الأرباح متوافقة مع الخطط والبرامج الموضوعة، وملائمة للتطورات الاقتصادية، وحركة الأسواق، مؤكدة جدوى ما تم اتخاذه من قرارات، وترتيبات، من أهمها التركيز على النشاط المصرفي الرئيسي للبنك، وتعميق الممارسات المهنية، والتطبيقات والنظم المصرفية العالمية، مع الالتزام التام، والشامل بالضوابط.

وأكد الحوطي أن النتائج المالية المعلنة مبشرة، وإيجابية، وتدعو للتفاؤل بنمو مستقر، قائم على أسس ثابتة تحقق أهداف بنك وربة في نمو مستدام، ويوفر لمساهميه وعملائه، معدلات جيدة من الربحية، ويعبر عن تطور مستوى الأداء وارتفاع معدلات التشغيل، وانخفاض في المصاريف، ضمن سياسة ترشيد الإنفاق وترتيب الأولويات ، مشيرا إلى أن «بنك وربة» استطاع أن يحقق أداء إيجابيا للعام الثالث على التوالي ، على الرغم من تحديات البيئة التشغيلية التي يعمل فيها.

وذكر الحوطي أن «بنك وربة» نجح في بناء منظومة عمل، وفق أعلى وأفضل المعايير العالمية للعمل المصرفي ، تقوم على وضعية المنافسة المستمرة في بيئة دائمة التطور ودمج الحلول الابتكارية، والتكنولوجيا المصرفية بالعمليات التشغيلية، وإطلاق مبادرات التحول الرقمي، وإطلاق خدمات ومنتجات تلائم احتياجات، وطبيعة القطاعات التشغيلية الرئيسية، موضحا أن «بنك وربة» يقدم خدماته المصرفية للعملاء الأفراد، والشركات لتنمية، وإدارة أعمالهم بكفاءة، وتعظيم ربادته، وتوسيع الحصة السوقية من خلال أفضل معايير الجودة في أداء الأعمال وتقديم الخدمة .

وأشار الحوطي إلى أن البيئة التشغيلية في الكويت تشهد تحسنا مستمرا، وذلك بفضل الدعم الكبير، الذي تتلقاه من زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي، في إطار مواصلة تنفيذ خطة التنمية، بالإضافة إلى صلابة الوضع المالي، الذي يترتكز على أسس راسخة من احتياطات مالية تمثل مصدات قوية قادرة على حماية الاقتصاد الكويتي من تباطؤ معدلات النمو العالمية، أو أي تغيرات حادة تشهدها أسعار النفط .

ولفت الحوطي إلى أن بنك وربة ملتزم بتقديم التمويلات اللازمة لكل المشروعات التنموية، في ظل معدلات الإنفاق الرأسمالي للحكومة، وتسارع وتيرة تنفيذ المشاريع، حيث يسعى البنك للحفاظ على مكانته، كخيار أول لتمويل المشروعات الحكومية والخاصة، وذلك في إطار حرص البنك على تقديم الدعم اللازم لخطة التنمية الاقتصادية ورؤية « كويت 2035».

من جهته قال الرئيس التنفيذي في البنك شاهين حمد الغانم « نفخر في بنك وربة بمواصلة تحقيق أداء قوي، ومتميز يعكس النتائج المالية القياسية للبنك في النصف الأول من العام الجاري 2019 ، والتي تؤكد تمتع البنك بأسس متينة واستراتيجية شاملة، ترتكز على تنوع الخدمات، والمنتجات التي يقدمها البنك لعملائه، معتمدا في ذلك على استراتيجية البنك للتحول الرقمي، والتي ستمكن البنك من الاستعداد جيدا لجيل جديد من الخدمات المصرفية الرقمية .

وأوضح الغانم أن الحصة السوقية من التمويل بصفة عامة ارتفعت إلى نحو 4.75 في المئة حيث ارتفعت حصة «بنك وربة» من تمويل الأفراد تحديدا إلى نحو 3.24 في المئة إلى جانب تحقيق معدلات نمو مثميزة في المحفظة الائتمانية للشركات وصلت إلى 5.85 في المئة عن طريق جذب العديد من الشركات التشغيلية المعروفة بملائتها المالية والاقتصادية، وذلك مع التمسك الشديد بأعلى معايير الجودة الائتمانية، ودراسة وتنويع المخاطر. مؤكدا على أن وربة يحتفظ بـ 3 ملايين دينار كمخصصات احترازية لافتا إلى أن نسبة الديون المتعثرة 1.4 في المئة من إجمالي الديون وهي اقل من متوسط بنوك الكويت البالغ 1.6 في المئة وأن ديون بنك وربة المتعثرة مغطاه بنسبة 154 في المئة .

وتابع الغانم قائلاً :« إن خدمة العملاء مفهوم راسخ، وجزء من ثقافة البنك لأنه معروف أن الجميع لديه نفس المنتج والخدمة، ولكن التميز والإبداع يكون في الخدمة والكيفية التي يتم التعامل بها مع العملاء خاصة في الكويت، التي يرتفع فيها توقعات العملاء، مؤكدا على انه عندما يتم النظر إلى منتجات وخدمات بنك وربة فإنها وإن كانت تساهم بطبيعة الحال في تحقيق ربحيتنا إنها أيضا، وهذا الاهم تمثل جزء من مسؤوليتنا الاجتماعية، لأننا نساهم أولا في ترسيخ مفاهيم الابتكار والإبداع وتقليل الجهد والوقت المبذول في الحصول على الخدمة والمنتج.

وأكد الغانم على أن ميزانية بنك وربة تحمل مؤشرات إيجابية عديدة تبرز متانة الوضع المالي، والنمو المستدام المتوازن خاصة في جانب الإيرادات التشغيلية من الأعمال المصرفية التي اصبحت تشكل حصة رئيسة في الميزانية، بالإضافة إلى مؤشرات الربحية المحسوبة على أساس سنوي، وانخفاض المصروفات التشغيلية مقارنة بالإيرادات، مما يعبر عن تحسن أداء « بنك وربة» رغم الصعوبات في البيئة التشغيلية، وقد واصل « بنك وربة» سياسته الاستثمارية المتحفظة وإدارة المخاطر بفاعلية، والحفاظ على جودة الاصول حسب افضل الممارسات بهذا المجال .

ونوه الغانم إلى التكنولوجيا المصرفية اكتسبت زخما في وربة منذ بدايات الربع الثاني، استمرارا لاهتمام متواصل في الفترة الماضية أسفر عن استحداث خدمات وبرامج جديدة حيث نجح وربة بتأسيس وإطلاق مصنع رقمي تحت مسمى «الوتين» الذي سوف يكون نبض البنك، يضخ على مدار الساعة خدمات ومنتجات مصرفية رقمية كفيلة بنقل الصناعة الى عهد جديد تطويري وابتكاري».

وأشار الغانم الى أن «الوتين» هو نتاج جملة من الإنجازات دأب البنك على تحقيقها خلال السنوات الماضية عبر ضخ الاستثمارات اللازمة لمواكبة روح العصر التكنولوجية، والنمو المتصاعد في الخدمات المصرفية الرقمية التي باتت اليوم المطلب الأول للعملاء، وذلك التزاما باستراتيجية البنك التطويرية التي تستند في ابرز بنودها الى تكريس بنك وربة رائدا في الخدمات المصرفية الرقمية وزيادة حصته السوقية في هذا الاطار.

وحول توسعات البنك في الفترة المقبلة، أكد الغانم أن اتجاه البنك حاليا يصب في المساهمة بتمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى في السوق المحلي والأسواق الخارجية مشيرا إلى انها استراتيجية مهمة في عمله لدعم جهود التنمية.

وأشار إلى استمرار بنك وربة في النصف الثاني من عام 2019 في تمويل الشركات الكويتية، ومساعدتها على تطوير أعمالها، وتنفيذ خططها التوسعية، مع إيلاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة المزيد من الأهمية، بالإضافة الى البحث عن فرص استثمارية مجدية في الاسواق.

واستطرد الغانم حديثه قائلا :« منذ بداية العام الحالي، كثف بنك وربة جهوده في تعزيز وتنمية محفظته التمويلية التي شملت الى جانب قطاع الاعمال، قطاعا حيويا جديدا تمثل في قطاع العلاج في مؤسسات طبية في الخارج بالتعاون مع سوق سفر التابع لمجموع بودي للطيران، حيث يمنح العملاء الحصول على التمويل العلاجي وفق آليتين، الأولى عن طريق إيداع قيمة العلاج على شكل وديعة المستبلة في بنك وربة لفترة زمنية محددة مع عوائد تصل إلى 3 في المئة وتوفر للعميل الفرصة للدخول والفوز بإحدى سحوبات المستبلة الاسبوعية والربع سنوية طوال فترة الوديعة. أما الآلية الثانية، فتكون عبر طلب تمويل مباشر من قبل بنك وربة بدون أي أرباح مترتبة على المبلغ المالي المطلوب والذي يصل في أعلاه إلى 25 الف دينار كويتي وبفترة سداد مرنة تمتد لتصل إلى خمسة سنوات. وثمة إضافة نوعية أضافها البنك على محفظته التمويلية الرائدة تقدم فرصة الحصول على تمويل شخصي لشراء مواد البناء بطريقة سلسة باتباع خطوات سهلة عبر الأجهزة الذكية من خلال شراكته مع موقع «بناء دوت كوم» المتخصص بتقديم أفضل العروض والبدائل لجميع مواد البناء.

- الغانم : الحصة السوقية من التمويل ترتفع بنسبة 4.75 في المئة لتصل إلى 1.931 مليار دينار منها 18 في المئة للأفراد و82 للشركات
- نسبة الديون المتعثرة في البنك 1.4 في المئة وهي أقل من متوسط بنوك الكويت البالغة 1.6 في المئة
- ميزانية البنك تحمل مؤشرات إيجابية عديدة تبرز متانة الوضع المالي والنمو المستدام المتوازن
- نساهم في ترسيخ مفاهيم الابتكار والإبداع وتقليل الجهد والوقت المبذول في الحصول على الخدمة والمنتج

وعلى صعيد مسؤوليته تجاه موظفيه أفاد الغانم بأن بنك وربة وكعادته في كل سنة، نظم مسابقة لحفظ القرآن الكريم لأبناء الموظفين تم تقسيمها الى فئتين؛ الفئة الأولى تضم متسابقين من عمر 6 الى 10سنوات والفئة الثانية من عمر 11 الى 14 سنة، حيث تم اختيار 10 فائزين من كل فئة وحصلوا على جوائز نوعية تشجيعا لهم على دأبهم لحفظ السور القرآنية المباركة.

وأشار الغانم إلى استمرار بنك وربة في تحقيق إنجازاته على المستوى المحلي، مضيفاً لمسيرة نجاحه التي بدأها قبل سنوات إنجازاً جديداً بحصوله على العديد من الجوائز المحلية والإقليمية حيث حصد جائزة النخبة لتميز الجودة من جي بي مورغان تشايس لعام 2018: "Elite Quality Recognition 2018"، لجودة العمليات في كلتا الفئتين بعد تحقيقه نسباً عالية في العمليات المباشرة (STP (لتحويل الأموال بلغت 99.0 في المئة ضمن التصنيف MT103 و 99.7 في المئة ضمن تصنيف MT202. ؛ وعلى جائزتين مرموقتين من مجلة أخبار التمويل الإسلامي IFN هما: «جائزة صفقة العام في التمويل الهيكل» والتي فاز بها البنك لاستكمال أول عملية إصدار صكوك متصلة بقطاع تمويل الطيران و المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المستحقة خلال 12 عام (Shaheen SPV) و«جائزة صفقة العام العابرة للحدود» لقيادة بنك وربة في ترتيب التمويل المجمع لشركة Byrne Equipment Rental LLC بقيمة 91 مليون دولار أمريكي.

وأضاف أن البنك فخور بسجله من الجوائز والتقديرات التي حصل عليها ، لاسيما مؤخراً خاصة انها تاتي من مؤسسات إقليمية وعالمية مشهود لها بالحيادية والثقة الكبيرة في اختياراتها المبنية على الأرقام والنتائج المالية وإنجازات السوق.

وأكد الغانم أن مثل هذه التقديرات العالمية تلقي على عاتقنا في بنك وربة المزيد من المسؤوليات بالحفاظ على مستويات الخدمة المميزة التي تقدمها للعملاء، مؤكدا على أن الابداع والابتكار وخدمة العملاء المميزة طريق البنك للمحافظة على نجاحته.

أوضح في تقريره أن النمو السنوي للودائع بلغت قيمته حوالي 629.7 مليون دينار

«بيتك» : ارتفاع إجمالي الودائع 1.5 في المئة سنويا الى 43.5 مليار دينار

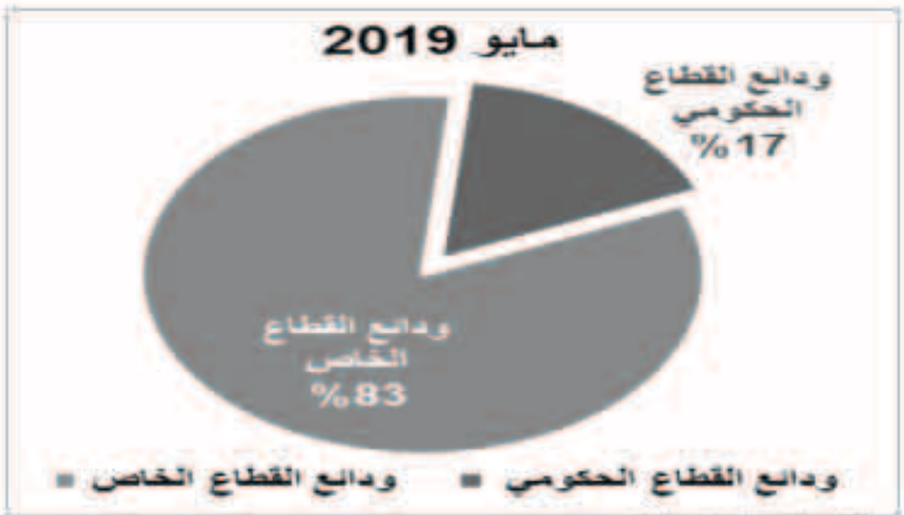

ودائع القطاع الخاص والحكومي

اوضح بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن النمو السنوي للودائع بلغت قيمة حوالي 629.7 مليون دينار، مدفوعا بارتفاع الودائع الحكومية بنسبة 8.7 في المئة، فيما ارتفعت ودائع القطاع الخاص على أساس سنوي بنسبة 0.1 في المئة.

وعند المقارنة على أساس شهري، تراجعت ودائع القطاع الخاص بنسبة بلغت 2 في المئة في مايو وهي أعلى تراجع خلال 4 سنوات أي ما يعادل 743.9 مليون دينار، مقارنة مع 36.9 مليار دينار في أبريل 2019، فيما نجحت الودائع الحكومية نتيجة زيادة شهرية استثنائية هي الأعلى خلال 10 سنوات بنحو 14.7 في المئة، في الحفاظ على مستوى السيولة في القطاع المصرفي وتعويض التراجع الشهري لودائع القطاع الخاص لأجل.

وتراجعت حصة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع في مايو 2019 حين مثلت 83 في المئة مقارنة مع 84 في المئة في مايو 2018، بينما ارتفعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 17 في المئة من إجمالي الودائع مقابل 16 في المئة في مايو 2018. بالتالي تمثل الودائع 64.5 في المئة من موجودات البنوك المحلية في مايو بزيادة طفيفة عن حصة شكلت 64 في المئة في ابريل 2019، لكنها تبقى واحدة من أدنى مستوياتها خلال 10 حين كانت تمثل 69.4 في المئة، في الوقت الذي يستحوذ الائتمان الممنوح على 85.7 في المئة من الودائع في مايو 2019 اي عند اعلى مستوياته إلى الودائع، وبرغم تراجع شهري لحصته 1 في المئة عن حصته في ابريل، لكنها تعد أعلى مقابل حصته التي شكلت 82.6 في المئة من الودائع في مايو 2018.

وزادت ودائع القطاع الخاص في مايو على أساس سنوي بنسبة 0.1 في المئة اي نحو 42.4 مليون دينار حين بلغت 36.2 مليار دينار، مقارنة مع 36.1 مليار دينار في مايو 2018، في حين تراجعت بنسبة 2 في المئة عند المقارنة على أساس شهري مع حجمها في أبريل 2019 الذي بلغ 36.9 مليار دينار.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 93.6 في المئة من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة قليلاً عن نسبتها البالغة نحو 92.9 في المئة من إجمالي ودائع القطاع الخاص في مايو 2018.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية ، وقد بلغت حصتها في مايو 56.8 في المئة من ودائع العملة المحلية مقابل 57.4 في المئة في مايو 2018، بينما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب بنحو طفيف إلى نحو 27.6 في المئة من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في مايو 2019 مقارنة مع 27.2 في المئة في مايو 2018، وارتفعت أيضاً ودائع الادخار في حصتها من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مستحوذة على 15.6 في المئة في مايو من العام الحالي مقارنة مع 15.4 في المئة في مايو 2018.

وبلغت الودائع تحت الطلب نحو 9.4 مليار دينار في مايو مسجلة نسبة نمو بلغت 2.4 في المئة، وارتفعت ودائع الادخار أيضاً بذات المعدل نحو 2.4 في المئة حين سجلت 5.3 مليار دينار، أي بارتفاع قيمته 123.8 مليون دينار على أساس سنوي ، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل قليلا أي بنحو 0.2 في المئة حين بلغت 19.2 مليار دينار في مايو مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018. وعلى ذلك زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في مايو على أساس سنوي بنسبة 0.9 في المئة فبلغت 33.9 مليار دينار. على الجانب الآخر تراجعت الودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 10 في المئة الى ما يعادل 2.3 مليار دينار في مايو 2019 مقارنة مع 2.6 مليار دينار في مايو 2018.

وارتفعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في مايو على أساس شهري بنسبة 3.1 في المئة، فيما ارتفعت الودائع الادخارية بنسبة 0.6 في المئة، بينما تراجعت الودائع لأجل بنحو 4.5 في المئة على أساس شهري، وهو تراجع استثنائي خلال10 سنوات الماضية .

وعلى ذلك تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في مايو على أساس شهري بأعلى نسبة خلال نحو4 سنوات بنسبة 1.7 في المئة عن 34.5 مليار دينار في أبريل 2019. على الجانب الآخر تراجعت لودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 5.9 في المئة مقارنة مع 2.5 مليار دينار في أبريل 2019.

وبلغت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية 7.4 مليار دينار في مايو مرتفعة على أساس سنوي بنسبة 8.7 في المئة بينما ارتفعت على أساس شهري بنسبة 14.7 في المئة عن حجمها في أبريل 2019 البالغ نحو 6.4 مليار دينار.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تبلغ 7.0 مليار دينار وتمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة ارتفعت نسبيا إلى 95.4 في المئة من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في مايو مقارنة مع 93.7 في المئة في مايو 2018. بينما تشكل الودائع تحت الطلب 337 مليون دينار أي 4.6 في المئة من الودائع الحكومية مقابل 6.3 في المئة في مايو 2018.

مساهمو «الكوت» يقرون حل مجلس إدارة الشركة

مصنع تابع لشركة الكويت للمشاريع الصناعية

انعقدت عمومية شركة الكوت للمشاريع الصناعية أمس الاثنين، وأقرت حل مجلس إدارة الشركة بعد أن تقدم بمقترح الحل مساهمون يملكون 54.14 بالمائة من أسهم الشركة.

وبحسب بيان الشركة للبورصة الكويتية اليوم، فقد تقدمت نفس النسبة المشار إليها باقتراح تشكيل لجنة إدارية وفق نص المادة (212) من قانون الشركات؛ لتكون مهمتها الأساسية دعوة العمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد للشركة عن الثلاث سنوات القادمة.

ونال الاقتراح السابق موافق مساهمين يملكون النسبة المذكورة واعتراض مساهمين يملكون 38.64 بالمائة من رأسمال «الكوت».

وبناء على ما تقدم، تقرر تشكيل اللجنة الإدارية من: محمد أحمد حسين، نواف ارحمه سالم ارحمه، وطارق جعفر الكندري.

وأفادت الشركة بأن العمومية التي انعقدت أمس بحضور مساهمين أصالة ووكالة يملكون 93.61 مليون سهم بنسبة 92.775 بالمائة من راس المال، حيث قام ممثل وزارة التجارة والصناعة بتلاوة تقرير الوزارة والخاص بمخالفة بعض مواد قانون الشركات رقم (1/ 2016) فيما يتعلق بقرار العمومية السابقة بتاريخ 30 ابريل 2019.

وقد صوت مساهمين بأغلبية 54.14 بالمائة بالاعتراض على تقرير وزارة التجارة والصناعة، كما صوت بالموافقة على التقرير نسبة 38.64 بالمائة.

كانت أرباح «الكوت» ارتفعت 1.1 بالمائة في العام الماضي، لتصل إلى 6.29 مليون دينار؛ مقابل أرباح بقيمة 6.22 مليون دينار في عام 2017.

«النقد الدولي» وباكستان يبحثان برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه إسلام آباد

بحث المدير العام لصندوق النقد الدولي بالنيابة ديفيد ليبتون مع رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان أحدث التطورات الاقتصادية وبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه إسلام آباد بدعم من الصندوق.

وقال ليبتون في بيان مساء الاحد ان المناقشات تركزت على كيفية تطبيق برنامج الاصلاحات الاقتصادية الباكستانية الذي يدعمه الصندوق موضحا ان البرنامج يهدف لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقوية مؤسساته لمواجهة الاختلالات بالاقتصاد ما يضع باكستان على طريق التنمية المستدامة والنمو المتوازن.